Journal Of the Iraqia University (73-10) August (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

الاحزاب السياسية التركية وموقفها من الصراع العربي الصهيوني (١٩٤٧-١٩٧٣)

أ.د أمين عباس نذير

الجامعة العراقية/ كلية الآداب

Turkish Political Parties and Their Position on the Arab–Zionist Conflict (1947–1973)

Prof. Dr. Ameen Abbas Nadhir

ملخص

يتناول هذا البحث موقف الأحزاب السياسية التركية من الصراع العربي–الصهيوني بين عامي ١٩٤٧ و١٩٧٣، في ظل سياق داخلي اتسم بهيمنة المؤسسة العسكرية على توجهات الحياة الحزبية والسياسية. فقد شهدت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية نشاطًا متزايدًا للحركة الصهيونية، لاسيما عقب صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧ وحرب فلسطين عام ١٩٤٨، حيث لعبت الجالية اليهودية دورًا مؤثرًا في السيطرة على وسائل الإعلام، ما أدى إلى تهميش الموقف العربي.يقسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة: الأول يتناول مواقف الأحزاب من قرار التقسيم وحرب ١٩٤٨، والثاني من العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وحرب حزيران ١٩٦٧، والثالث من حرب تشرين ١٩٧٣، مع ما يرافقها من تحليل للمقدمة والخاتمة. وتبرز أهمية البحث في أن تركيا كانت أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل، وتحافظ على علاقات متينة معها بدعم من اللوبي الصهيوني، في حين اتسمت مواقف الأحزاب التركية بازدواجية واضحة بين إبداء التعاطف مع القضايا العربية من جهة، وتغليب المصالح القومية والاستراتيجية من جهة أخرى.

Abstract

This study examines the position of Turkish political parties toward the Arab–Zionist conflict between 1947 and 1973, within a domestic context marked by the dominance of the military establishment over party orientations. Following World War II, the Zionist movement became increasingly active in Turkey, particularly after the 1947 Partition Plan and the 1948 Palestine War, during which the Jewish community exerted significant influence over the media, marginalizing the Arab perspective. The research is divided into three main sections: the first addresses party positions on the Partition Plan and the 1948 War; the second focuses on the Tripartite Aggression of 1956 and the June 1967 War; and the third discusses the October 1973 War, alongside the introduction and conclusion. The study highlights the significance of Turkey being the first Islamic state to recognize Israel and to maintain strong relations with it, supported by the Zionist lobby. At the same time, Turkish parties demonstrated a clear duality, oscillating between expressing sympathy with Arab causes and prioritizing national and strategic interests.

المقدمة

كان للأحزاب السياسية التركية الدور الرئيس في العملية السياسية الداخلية والخارجية ، فضلا عن اثرها في التطورات السياسية التي شهدتها تركيا الى حد ما، اذ نلحظ انه في كثير من الاحيان، كان يفرض على الاحزاب اتباع سياسات محددة بعينها، من قبل المؤسسة العسكرية التركية لتتماشى مع العقيدة السياسية للدولة. ان اليهود لا يمكنهم العيش بشكل سلمي مع باقي الشعوب، لذلك ظهرت افكار بشان تكوين دولة مستقلة لهم، وعليه برزت الحركة الصهيونية كقوة سياسية في الساحة الدولية عام ١٨٨٠ وكانت فلسطين هي الارض التي وجدتها الصهيونية وطنا

مناسبا لهم. تصاعد النشاط الصهيوني داخل تركيا، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، والمقترن في انتقال القضية الفلسطينية الى اروقة الامم المتحدة، وصدور قرار التقسيم في عام ١٩٤٧، والذي هو تاريخ بداية كتابة هذا البحث ومن ثم قيام حرب ١٩٤٨ بين العرب والصهاينة، اذ نشط اليهود في تركيا، بإصدار العديد من الجرائد اليومية والاسبوعية، باللغات التركية والفرنسية والاسبانية، فضلا عن النشرات والكتب والصور بشكل واسع، لدرجة انه ليس من صحيفة تركية كانت تجرء على عرض وجهة النظر العربية بشان القضية، او اظهار حقيقة النوايا الصهيونية تجاه الشعب العربي الفلسطيني ، ومن ثم قيام حرب ١٩٧٣الذي هو التاريخ الذي انتهى به البحث ، وعليه جاءت اهمية الموضوع وسبب دراسته وذلك لتوضيح موقف الاحزاب التركية الحاكمة من الصراع العربي الصهيوني طيلة المدة التي حدد بها البحث من ١٩٤٧ وحتى ١٩٧٣ .قسم الموضوع الى ثلاث محاور ، جاء الاول ليبين قرار التقسيم وقيام حرب ١٩٤٨ وموقف الاحزاب التركية منهما ، ثم تناول الثاني الى موقف الاحزاب السياسية من حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ وجاء الثالث ليبين موقف الاحزاب التركية من حرب ١٩٧٣ فضلا عن المقدمة والخاتمة واهم المصادر التي اعتمد عليها البحث.

اولا : قرار التقسيم وقيام حرب ١٩٤٨ وموقف الاحزاب التركية منها.

انشغلت تركيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، بمشاكلها الداخلية المتمثلة بقرارها اعتماد مبدا التعددية الحزبية، وتشكيل الاحزاب السياسية، وحدوث انشقاقات داخل صفوف الحزب الحاكم(حزب الشعب الجمهوري)، وتأسيس احزاب معارضة، فضلا عن حرصها في الدخول لمنظمة حلف شمال الاطلسي الذي تأسس عام ١٩٤٩، والاحلاف الغربية التي سعت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بأنشائها، لتشكل حزاما يقف بوجه المد الشيوعي آنذاك .ادى انهماك تركيا في اوضاعها الى عدم تمكنها من اتخاذ موقف محدد وواضح من القضية الفلسطينية، وبخاصة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وادى ذلك الى عرض القضية الفلسطينية على الامم المتحدة، في وقت كانت فيه كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، حليفتا تركيا، وتؤيدان تأسيس دولة يهودية في فلسطين[١].ان الصحافة التركية التي تعبر عن مواقف الحزب الحاكم (حزب الشعب الجمهوري)، او الاحزاب السياسية الاخرى التي ظهرت في تركيا، كانت تتحاشى التدخل او الخوض في موضوع القضية الفلسطينية بشكل واضح، خشية ان يفهم ذلك انه لصالح العرب، وربما ينعكس ذلك بشكل يزعج الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، ويدفعهما الى اتخاذ مواقف سلبية من تركيا في تلك المرحلة المهمة من تاريخها المعاصر[٢].لابد من التذكير بان حزب الشعب الجمهوري الحاكم، كان يرى ضرورة ايجاد حل للقضية الفلسطينية على اسس ترضي مطالب الطرفين العربي والصهيوني، ومما يؤكد ذلك ما نشرته جريدة(اولوس)، الناطقة بلسان حال الحزب، في مقال بقلم العضو البارز في حزب الشعب الجمهوري(نهاد ايرم)، جاء فيه:" **ان من اللازم حل قضية فلسطين بما يرضي الطرفين، لان اليهود قد اضطهدوا في هذه الحرب(العالمية الثانية)، وتضرروا كثيرا**"[٣]. وعلى اثر احالة بريطانيا للقضية الفلسطينية الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيسان ١٩٤٧، بغية ايجاد حلول لها، اتسم الموقف التركي في اثناء المناقشات التي دارت هناك، بالوقوف الى جانب الاقطار العربية، وعند تشكيل لجنة خاصة بالموضوع ، اذ القى مندوب تركيا لدى الامم المتحدة، السيد(بايدور)، كلمة بتاريخ الثامن من ايار ١٩٤٧، دافع فيها عن استقلال فلسطين، والمشاريع التي تقدمت بها الدول العربية بهذا الخصوص، واخيرا تم التصديق على قرار تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧، والذي صوتت تركيا ضده وعلى الرغم من معارضة تركيا لقرار التقسيم، خلافا لرغبة الولايات المتحدة الامريكية، فإنها شغلت عضوية اللجنة الدولية، التي اقرت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة، بتشكيلها بموجب القرار المرقم(١٤٩)، والصادر في الحادي عشر من كانون الاول ١٩٤٨، لغرض التوفيق بين اراء المتنازعين، وهي تتكون من ثلاثة اعضاء، ومثل تركيا فيها عضو حزب الشعب الجمهوري الحاكم، حسين جاهد يالجين[٤] . اتضح موقف حزب الشعب الجمهوري من قرار تقسيم فلسطين، بالتصريح الذي ادلى به وزير الخارجية التركي(نجم الدين صادق)،في الثامن من شباط ١٩٤٩، وورد فيه الاتي:" **لقد صوتنا ضد التقسيم، واردنا بذلك افهام اصدقائنا، بان ذلك القرار غير قابل للتنفيذ، وان ايجاد وسيلة من شانها تطمين رغبات العرب ضرورية لتامين السلام والسكينة في الشرق الاوسط**"[٥]. وعلقت جريدة(جمهوريت)، شبه الرسمية بالقول: "**أن الجهود التي تبذلها دول العالم لحل قضية فلسطين لم تكن مرضية، وان موقف تركيا من الدول العربية في هذه الظروف الحاكمة لجدير بالاجلال والتقدير، إن تركيا هي مصدر امل للدول العربية في قضاياها العادلة**" [٦].ادركت الحركة الصهيونية على اثر قيام الكيان الصهيوني في الخامس عشر من ايار ١٩٤٨ان الدعم الامريكي والبريطاني لها، بات غير كاف لتنفيذ سياستها التوسعية للوصول الى قيام(اسرائيل الكبرى) من النيل الى الفرات، وانه من الضروري اقامة شبكة تحالفات شرق اوسطية، تساهم فيها بعض الدول غير العربية الموجودة في المنطقة، فكانت تركيا احدى مرتكزات محاور التحالف في الشرق الاوسط ولا غرابة ان تعترف تركيا رسميا بالكيان الصهيوني، في الثامن والعشرين من اذار ١٩٤٩، فأصبحت بذلك اول دولة اسلامية تقدم على مثل هذه

الخطوة، مضحية بكل صلاتها التاريخية والدينية مع جيرانها العرب[7]() وقد عبر حزب الشعب الجمهوري الحاكم، عن موقفه ازاء قيام الكيان الصهيوني، بتصريح نجم الدين ساواك وزير الخارجية التركية ،في الخامس والعشرين من اذار ١٩٤٩، جاء فيه:" **ان اسرائيل اصبحت حقيقة واقعة، وان اكثر من ثلاثين دولة اعترفت بها** "[٨] ولتسويغ القرار التركي، اخذت وسائل الاعلام المحلية تقدم المبررات عن ذلك الاعتراف، مشيرة الى وجود منافع اقتصادية وسياسية، ستكسبها تركيا جراء تطور علاقاتها مع الكيان الصهيوني، اذ نشرت جريدة(حريت) الموالية لليهود، في عددها الصادر بتاريخ الاول من نيسان ١٩٤٩، بشان الموضوع تقول: "**تقتضي مصلحة تركيا الاعتراف بإسرائيل، ولا شك ان الاخيرة ليست بعيدة عن حدودنا، ان جامعة الدول العربية ترفض الاعتراف بها، ولكن يجب قبول ذلك كأمر واقع**"[٩] اما جريدة (اولوس) لسان حال حزب الشعب الجمهوري الحاكم، فنشرت بتاريخ الخامس من نيسان ١٩٤٩، مقالا بقلم حسين جاهد يالجين، جاء تحت عنوان(تركيا والبلاد العربية)، حاول فيه تبرير اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني، في محاولة لتخفيف حالة الاستياء التي عمت العرب جراء هذا الاعتراف ، قائلا:" **ان العرب مع انهم يمرون بدور لم يشهد له التاريخ من تعاسة وحزن وشقاء، وانهم في ايام نكبتهم هذه يتوجهون بأنظارهم الينا، وهذا امر طبيعي، لكنهم يفهمون وضعيتنا ويعرفون امكاناتنا، فلا يتخيلوا ان يطلبوا شيئا لا يمكن تحقيقه**"[١٠] ولابد لنا من محاولة الولوج الى طبيعة التفكير السياسي، الذي اخذ يتبلور لدى اذهان القادة الاتراك، والمتعلق بتطوير العلاقات مع الصهاينة على حساب الاقطار العربية، على ضوء ما استجد من متغيرات دولية وانعكاساتها الاقليمية وعوامل تاريخية ، فضلا عن وجود جالية يهودية صغيرة داخل تركيا، تمتد بتاريخها الى سنوات عهد الامبراطورية العثمانية، ووجود جالية يهودية تركية اخرى هاجرت من تركيا الى(اسرائيل)، كل ذلك عوامل ساهمت بتوثيق العلاقات بين الجانبين، وتزيد من متانة العلاقات الثنائية، ويمكننا ان نلخص الاسباب التي دفعت تركيا للاعتراف بالكيان الصهيوني ، مستندة لمبررات عديدة منها:[١١]

1. عزوف تركيا عن التدخل بالقضايا التي تخص الدول العربية، وهذه سياسة اتبعها حزب الشعب الجمهوري منذ بداية المشكلة الفلسطينية، ودرجت عليها الاحزاب السياسية التركية الحاكمة لاحقا.
2. الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية على تركيا، مقابل عضويتها في منظمة حلف شمال الاطلسي.
3. رغبة تركيا في رفع مسؤولية اليهود المقيمين لديها، واغلبيتهم من الفقراء، عن كاهلها.
4. اعتقاد تركيا بانها سوف تصبح قوة اقليمية مؤثرة في ميزان القوى في منطقة الشرق الاوسط.
٥. اعتقاد تركيا بانها ستكون من اعضاء دول الاتحاد الاوربي وبالتالي ستدعم اقتصاديا .

برر حزب الشعب الجمهوري الحاكم هذا الموقف من خلال ما نشرته جريدة(اولوس) الناطقة بلسان حال الحزب، بعددها الصادر في العاشر من ايار ١٩٤٩، بمقال جاء فيه:" **ان انتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين، وانشاء دولة اسرائيل، خلق جوا مفعما بالتوتر، ومن الصعوبة بمكان وضع حد لهذا التوتر في الشرق الاوسط**" [١٢]لذلك كان من الطبيعي ان تؤيد تركيا انضمام الكيان الصهيوني، الى الامم المتحدة في الثاني والعشرين من ايار ١٩٤٩، وتبادلت معه التمثيل الدبلوماسي على مستوى مفوضية، وفي السادس عشر من تشرين الاول من العام نفسه من جانب اخر افتتحت القنصلية الصهيونية في اسطنبول، في مطلع تشرين الاول ١٩٤٩، ورفع العلم الصهيوني على بنايتها وسط احتفال رسمي، وتم تعيين (سيف الله اسين) المشاور القانوني ومدير الدائرة الاولى في وزارة الخارجية التركية، قائما بأعمال المفوضية التركية في تل ابيب[١٣]فيما بعثت وزارة الخارجية التركية، برقية الى وزارة خارجية الكيان الصهيوني، تبلغها فيه بالموافقة على طلبها، بتبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بدرجة وزير مفوض، وانها ترحب بترشيح(الياهو ساسون)، مدير دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية الاسرائيلية لهذا المنصب[١٤] اخذت مسالة اقامة علاقات دبلوماسية بين تركيا والكيان الصهيوني، مكانة في الاهتمامات الرسمية، لدى الجهات التركية، ومما عزز ذلك، تناول عصمت اينونو زعيم حزب الشعب الجمهوري ورئيس الجمهورية التركية، في الخطاب الذي القاه بتاريخ الاول من كانون الاول ١٩٤٩، ذلك الموضوع، اذ قال: " **لقد تم انشاء علاقات دبلوماسية وسياسية مع دولة اسرائيل التي ولدت حديثا، ونامل ان تصبح هذه الدولة عنصر سلام واستقرار في الشرق الادنى**"[١٥]. الا ان امال حزب الشعب الجمهوري، كانت غير واقعية، اذ كان هذا الكيان عنصر قلق واضطراب وحروب في المنطقة ادى قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، الى حدوث الحرب العربية – الصهيونية التي لم تحقق للعرب الاهداف المتمثلة بتحرير فلسطين، لأسباب تتعلق بدعم الدول الغربية للصهاينة المعتدين، وتزويدهم بالمال والسلاح، وتبع ذلك عقد هدنة بين الطرفين، لكن الكيان الصهيوني استمر في عدوانه على الاقطار العربية المجاورة، مما اثار اجواء التوتر لدى الدول الاقليمية، ومنها تركيا اذ عبر احمد شكري اسمر احد اعضاء حزب الشعب الجمهوري، عن رغبة بلاده بان تعترف الاقطار العربية بهذا الكيان، في المقال الذي نشره في جريدة حزب الشعب الجمهوري(اولوس)، بتاريخ الحادي والعشرين من ايار ١٩٥١، بعنوان(الخلاف بين سوريا واسرائيل)، جاء فيه:" **يشير الخلاف الذي ظهر في**

الآونة الاخيرة على الحدود بين سوريا واسرائيل على وجود خطر، والسؤال متى يصبح الوضع بين اسرائيل والعرب طبيعيا ، ان الهدنة التي عقدت في الثاني من تموز ١٩٤٩، وهي عبارة عن ايقاف القتال لمدة مؤقتة، كان الغرض منها آنذاك ايجاد صلح دائمي بين العرب واسرائيل، والذي هو اهم شرط للاستقرار في الشرق الاوسط، وبالرغم من مرور سنتين، فان الوضع ليس بأحسن مما كان، والسبب هو عدم اعتراف الدول العربية بحكومة اسرائيل، اننا الان تجاه امر واقع، وليس بالإمكان عدم رؤية هذا الوضع بما هو عليه"[16] وبعد تولي الحزب الديموقراطي مقاليد السلطة عام ١٩٥٠، الامر الذي دفع حكومة عدنان مندريس زعيم الحزب، الى فصل حسين جاهد يالجين عضو حزب الشعب الجمهوري، من عضوية لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين، في الخامس من تموز ١٩٥٠، وذلك لموقفه السياسي المعارض للحزب الديموقراطي، ونقده اللاذع، خلال ما نشره من مقالات في جريدة(اولوس) الناطقة بلسان حزب الشعب الجمهوري، ويشغل فيها منصب رئيس التحرير، وان الموما اليه اسرائيلي اكثر من (اسرائيل)، وان اغلب معارفه واصدقائه في تركيا من يهود الدونمة، وان ابعاده عن اللجنة كان في صالح القضية الفلسطينية، كما قررت الحكومة التركية الجديدة تعيين(توفيق رشدي اراس) عضو الحزب الديموقراطي، ممثلا لتركيا في اللجنة بدلا من يالجين، وان العضو الجديد، صرح قبيل استلام مهامه، قائلا:" **انني سأبذل ما في وسعي لصالح القضية العربية الفلسطينية**"[١٧] .اما حزب الشعب الجمهوري المعارض ، فعبر عن موقفه من النزاع العربي – الصهيوني، وموضوع تقسيم فلسطين وانشاء الكيان الصهيوني، في مقال نشر في جريدة(اولوس)، لسان حال الحزب، ، تحت عنوان (مناسبات العرب واسرائيل)، جاء فيه:" **ان عدم هضم العرب مسالة تأسيس حكومة اسرائيل هو السبب الحقيقي لعدم اجراء الصلح لحد الان، وهم يعتقدون بانهم سيتمكنون من اخراج اليهود من فلسطين ان قضية اسرائيل قد انتهت وهي تأسست ووسعت اراضيها، ان التفاهم بل حتى الاجتماع اصبح غير واقعي ، ويجب ان يعترف العرب بالأمر الواقع، ويجب على اسرائيل المحاطة بالدول العربية ان تفهم ان بقاءها يتطلب ان تتفاهم مع العرب**"[١٨] يتضح من ذلك ان حزب الشعب الجمهوري، يعد المشكلة بين العرب والكيان الصهيوني، في عدم اعتراف الاقطار العربية بالكيان الصهيوني، وليس مشكلة شعب تم تهجيره وارض تم الاستيلاء عليها، وهو يرى انه طالما الاحتلال هو امر واقع، فعلى العرب التسليم به ايا كانت النتائج ، من جانب اخر فان الحكومات التركية المتعاقبة لم تكن صادقة بالتعامل بجدية مع القضية الفلسطينية لان مواقفها اعلامية فقط فضلا عن القطيعة السياسية والاقتصادية التي ابدتها مع الحكومات العربية منذ تولي حزب الشعب الجمهوري حتى مجيء الحزب الديمقراطي الذي حاول تعديل مسار الحكومتين السابقتين اقصد مصطفى اتاتورك وعصمت اينونو مع الدول العربية بتعديل واعادة جزء من العلاقات معها .

ثانيا: موقف الاحزاب التركية من حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧:

قامت تركيا على اثر قيام الكيان الصهيوني بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا بالعدوان الثلاثي على مصر في التاسع والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٦، على سحب القائم بالأعمال التركي في تل ابيب في محاولة منها لتخفيف الضغط عليها من الاوساط التركية فضلا عن الدول العربية حول موقفها هذا، الا انه لم يجد صدى في الاوساط السياسية العربية، لمعرفتها مسبقا بموقف الحزب الحاكم آنذاك، وتأييده لسياسة الاحلاف، وان تركيا كانت الحليف القوي لكل من بريطانيا وفرنسا شركاء الكيان الصهيوني في العدوان على مصر[١٩]ان الهدف من تلك العلاقة هو قيام تركيا بدور اقليمي بارز ومؤثر بما يخدم مصالحها واهدافها الاقليمية والدولية، ويسمح في الوقت نفسه للكيان الصهيوني بالضغط على الدول العربية، ومحاولة تمرير اهدافه التوسعية ، كما ان تطور العلاقات بهذا الشكل هو بمثابة شوكة في جنب المساعي التي هدفت الى تعزيز العلاقات العربية–التركية، لما يشكله من تهديد وخطر على الامن القومي العربي، وعلى سيادة واستقرار الدول العربية[20]هذا التطور في العلاقات بين الكيان الصهيوني وتركيا، دفع حزب المحافظين الديموقراطي المعارض، للتعبير عن موقفه، من خلال مقالة كتبها زعيم الحزب جواد رفعت اتيل خان، والمعروف عن دفاعه عن الحق العربي، ونشرتها جريدة الحزب(يني استقلال) ، وجاء فيه:" **اذا كان الغرب يتقدم فهل الشرق ينام؟ واذا كانت اسرائيل تعمل، فهل نحن جميعا شعوب اسيا والشرق الاوسط، لازلنا كما نحن نسبح في الجهل وعدم الاكتراث والكسل؟**"[٢١] اما موقف حزب العدالة، فجاء في مقالة بعنوان(اما اسرائيل واما العرب)، نشرت في جريدة الحزب(يني اسطنبول)، وجاء فيها:" **ادى اعتراف تركيا بإسرائيل في عام ١٩٤٩، الى ان يدير العالم العربي ظهره لنا، ومن حين لاخر تضطر تركيا الى اعادة النظر في سياستها تجاه اسرائيل**"[٢٢]. عقد اجتماع مشترك لمجلسي الامن القومي والوزراء التركيين في السابع والعشرين من ايار ١٩٦٧،، بغية تقييم الوضع المتوتر في الشرق الاوسط، وخصوصا بين الدول العربية المشرقية والكيان الصهيوني، و تمخض عنه اصدار بيان نشرته حكومة حزب العدالة الحاكم ،وجاء فيه:" **ان الحكومة التركية كعادتها دائما، على قناعة هذه المرة بوجوب الاعتماد على ميثاق الامم المتحدة والحق والعدل في مطالعة الموقف، وهي تأخذ بعين الاعتبار العلاقات الوثيقة بين تركيا والاقطار العربية في الشرق الاوسط، في اطار الصداقة التي تربط تركيا بجاراتها**"[٢٣].

ونظرا لوصول الاحداث الى منعطف خطير، صرح فاروق سوكان وزير خارجية تركيا بالوكالة في حكومة حزب العدالة، وامام المجلس الوطني التركي الكبير، بتاريخ التاسع والعشرين من ايار ١٩٦٧، بما يلي:" **وفقا للادعاءات الاسرائيلية ازدادت حالات التسلل الى اسرائيل من سوريا، كما توسعت دائرة تلك الادعاءات، وبالنسبة لادعاءات الجمهورية العربية المتحدة، فان سوريا مقصرة في واجباتها في حوادث الحدود، وهناك تطور اخر في هذه الازمة يغيير جميع احتمالات الموقف، وهو قيام الجمهورية العربية المتحدة باقفال خليج العقبة، ان الصدامات في المنطقة ليست في صالح العرب ولا في صالح اسرائيل**"[٢٤]اصدرت حكومة حزب العدالة، بيانا عبرت فيه عن موقف الحزب من العلاقات التركية . العربية، في الثلاثين من ايار١٩٦٧، جاء فيه:" **ان تركيا تأخذ بعين الاعتبار العلاقات المتينة بين تركيا والبلاد العربية، في نطاق علاقات حسن الجوار**"[٢٥] وشرح سليمان ديمرئيل زعيم حزب العدالة، في مؤتمر صحفي عقده في الثاني من حزيران ١٩٦٧، موقف حزبه والحكومة التركية من القضية الفلسطينية، قائلا:" **ايدت تركيا جميع المساعي الحميدة في الامم المتحدة لإقرار السلام العادل في منطقة الشرق الاوسط، كما نتمنى للشعوب العربية ان تجتاز هذه المرحلة العصيبة من تاريخها وان تسترد حقوقها الشرعية**"[٢٦]وبعد العدوان الصهيوني في الخامس من حزيران ١٩٦٧، القى احسان صبري جاغليانكل وزير خارجية تركيا وعضو حزب العدالة، خطابا امام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحديدا في الثاني والعشرين من حزيران ١٩٦٧، عبر فيه عن موقف الحزب والحكومة التركية، جاء فيه:" **ان ميثاق الامم المتحدة يضمن استقلال الدول الاعضاء فيه وسلامة اراضيها، وعلى حل الخلافات بالطرق السلمية، وان هذا الميثاق يقضي بعدم اللجوء الى استعمال القوة او التهديد باستعمالها بصورة تتنافى مع اهداف الامم المتحدة، ان الحكومة التركية تحبذ احترام هذه المبادئ، وقد بينت انها لا تقبل الحصول على الارض باستعمال القوة، لذا يجب على الجمعية العامة ان تصر على انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها**"[٢٧].اتجهت تركيا الى تأييد وجهة النظر العربية في الازمة الناشئة عن العدوان الصهيوني، فأعلنت رفضها لسياسة الكيان الصهيوني التوسعية، ودعت الى وجوب ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية شعب له حقوق قومية ، فقد كان موقف حزب العدالة الحاكم، يتمثل في ان اعتماد مشروع حل للقضية الفلسطينية، يمكن ان يفضي الى سلام شامل وعادل، وقائم على دعائم واسس متينة، وهي اذ تعطي مساندتها ودعمها الكامل لهذا المشروع، فإنها عملت بجد على طرحه في كافة المحافل الدولية، وما يؤكد هذا الموقف هو تصويت تركيا في الرابع من تموز١٩٦٧، الى جانب قرار الامم المتحدة والذي يعد قرار الكيان الصهيوني بضم القدس الشرقية اليه اداريا، قرارا باطلا، وصوتت ايضا الى جانب قرار الامم المتحدة المرقم(٢٤٢)، في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧، والذي يدعو الكيان الصهيوني الى الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة(٢٨)الموقف التركي هذا، لم يكن في اروقة الامم المتحدة فقط، بل تعداه الى اجتماعات منظمة حلف شمال الاطلسي والمجلس الاوربي، اذ عبر مندوب تركيا(ارتغرل اقجة)، النائب في المجلس الوطني التركي الكبير، عن حزب العدالة الحاكم، الى اجتماعات الحلف عقب عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧، قائلا:" **هناك ضرورة لإفهام اسرائيل بوجوب انسحابها دون قيد او شرط من الاراضي التي احتلتها باستعمال القوة، ونود ان يكون معروفا اننا نقف بحزم ضد ضم الاراضي بالقوة، ويمكن حل مشاكل الشرق الاوسط بإجراء مباحثات يسودها حسن النية بين الطرفين**"[29]استدعت حكومة حزب العدالة الحاكم في تركيا، سفراءها في البلدان العربية، بتاريخ الثامن والعشرين من نيسان ١٩٦٧، لبحث الوضع الخطير الناجم عن التحرشات الصهيونية ضد الاقطار العربية المجاورة، واعني بها سوريا والاردن ومصر، واصدرت بيانا رسميا عقب ذلك لتوضيح موقفها من تلك التطورات، جاء فيه:" **ان الحكومة التركية تراقب عن كثب التطورات الجديدة في منطقة الشرق الاوسط، وستبذل المساعي الحميدة لتخفيف هذا التوتر في المنطقة، وسوف لا تتوانى في اداء واجبها تجاه هذه الازمة الخطيرة، كما ولزاما على الاطراف المتنازعة تجنب كل حالة تؤدي الى اخلال السلام**"[٣٠]ادى العدوان الصهيوني على الاقطار العربية في الخامس من حزيران ١٩٦٧،الى احتلال اراض عربية جديدة في غزة وشبه جزيرة سيناء حتى الضفة الشرقية من قناة السويس، فضلا عن احتلال الضفة الغربية لنهر الاردن، ومرتفعات الجولان السورية، مما ادى الى ردود فعل اقليمية ودولية، وبذلك احتلت كل ارض فلسطين، فضلا عن الاراضي التي قد كانت استولت عليها في حرب عام ١٩٤٨[٣١]

اصدرت السفارة التركية في بيروت، بيانا في الرابع عشر من حزيران١٩٦٧ اعلنت فيه موقف تركيا ممثلة بحزب العدالة الحاكم، بوقوفها الى جانب العرب في قضية فلسطين، واستنكرت تصريحات السكرتير العام لحلف شمال الاطلسي المؤيدة للكيان الصهيوني، وان تركيا لن تسمح باي شكل من الاشكال باستعمال قواعد حلف الاطلسي الموجودة داخل اراضيها، حسبما جاء على لسان وزير خارجيتها احسان صبري جاغليانكل، في خطابه بتاريخ الرابع عشر من حزيران ١٩٦٧، امام المجلس الوطني التركي الكبير قائلا:" **ليس هناك قوة تستطيع استعمال القواعد العسكرية الموجودة داخل الاراضي التركية، ضد الدول العربية**"[٣٢]ان موقف حزب العدالة انف الذكر، مع انه يأتي في سياق المواقف الايجابية من قبل تركيا، ازاء القضايا العادلة للأقطار العربية، الا انه من الممكن تفسيره على انه محاولة لتثبيت موقف للحصول على منافع اكبر ،فتركيا تعلم

جيدا ان القواعد الموجودة على اراضيها هي لحلف شمال الاطلسي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ،و مع انه كان هناك دعم لوجستي للكيان الصهيوني من قبل دول الحلف الا انهم لم يشتركوا عمليا وفعليا في الحرب معه ضد العرب، لاعتبارات متعددة منها ادراكهم ان التسليح الجيد الذي يمتلكه الكيان الصهيوني، والمقدم من دول الحلف (الدول الغربية)، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، والمعلومات الاستخباراتية التي حصل عليها من هذه الدول، هي كافية لتحقيق ما يريده هذا الكيان دون تدخلهم المباشر، مقارنة بالتسليح الضعيف للجيش المصري والسوري آنذاك، والاعتبار الاخر ان دول الحلف ،لا تريد ان تدخل في صراع مباشر مع العرب كما حصل في عدوان عام ١٩٥٦، كي لا تخسر مصالحها في المنطقة، وحاجتها الماسة للطاقة والنفط العربي ، عليه فانه امر منطقي ان لا يدخل الحلف كطرف في الحرب، ويستخدم قواعده في المنطقة.[٣٣]ومع ذلك جاء احتلال الكيان الصهيوني لأراض عربية جديدة، ليواجه حالة من الرفض على المستوى الشعبي والرسمي التركي، وصرح سليمان ديمرئيل زعيم حزب العدالة التركي في الثاني من تموز ١٩٦٧، قائلا:" **ان على اسرائيل ان تسحب قواتها من الاراضي العربية التي احتلتها، لضمان استتباب الامن والسلام في الشرق الاوسط ، ويتحتم على اسرائيل ان تسحب قواتها من الاراضي التي احتلتها بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧**"[٣٤]،عبرت تنظيمات الطلبة الاتراك وقادتهم اليساريين، دون انضمامهم الى احزاب سياسية معروفة ،عن رفضهم للعدوان الصهيوني وخرجوا منددين بالكيان الصهيوني، وطالبوا الحكومة التركية بان تدعم العرب بوضوح، كما واعتبر التيار اليساري الراديكالي (اسرائيل)، دولة مستعمرة، وساند العرب باعتبارهم ضحايا الامبريالية) لكن موقف حزب العدالة التركي، والمعروف بدفاعه عن القضية الفلسطينية كان على راس السلطة، اورد مجموعة من الشروط لمعالجة نتائج العدوان، تمثل برنامجه السياسي على الصعيد الخارجي، وهي[35]:

1. ان على الكيان الصهيوني الانسحاب من كافة الاراضي العربية التي احتلها عن طريق القوة العسكرية.
2. ان ينهي هذا الكيان احتلال القسم العربي من القدس، او ما يطلق عليه القدس الشرقية.
3. ان عليه الاعتراف الكامل بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، ومن ضمنها حقه في تأسيس دولة في فلسطين.
4. التنديد بسياسة العدوان، واستخدام القوة المسلحة كأداة لحل المنازعات، مع تجنب أي مسؤوليات مباشرة عن الموقف في الشرق الاوسط، سواء للكيان الصهيوني ام الدول العربية.
5. تأييد التسوية السلمية، وفقا لقرار مجلس الامن الدولي رقم(٢٤٢)
6. المحافظة على قدر من التفاهم بين تركيا والكيان الصهيوني، بما يتفق مع الخط

وعلى الرغم من عدوانية الكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين والعرب، لكن تركيا لم تتخذ قرارا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني، لأمور تتصل بالمحافظة على مصالحها الوطنية،

ثالثا – موقف الاحزاب السياسية التركية من حرب تشرين الاول عام ١٩٧٣:

اعلن متحدث بلسان وزير الخارجية التركية، احسان صبري جاغليانكل في الثاني عشر من شباط ١٩٦٨،، موضحا موقف حزب العدالة الحاكم، من الاجراءات الصهيونية للاستحواذ على ملكية الاراضي العربية، قائلا:" **ان الحكومة التركية لا تعترف بقرارات اسرائيل فيما يتعلق بنزع ملكية الاراضي داخل القدس العربية المحتلة، وان هذه القرارات تستهدف تغيير وضع مدينة القدس من جانب واحد، وهي قرارات غير مقبولة وتتناقض مع قرارات الامم المتحدة**"[٣٦] وعلى اثر حرق المسجد الاقصى بتاريخ الحادي والعشرين من اب ١٩٦٩، من قبل شاب مسيحي استرالي الجنسية، بتحريض من السلطات الصهيونية، مما خلق موجة استياء واسعة النطاق لدى العرب والمسلمين، وهنا نلحظ تفهما تركيا، مستوعبا لذلك التذمر الاسلامي الذي اصاب احدى مقدسات المسلمين، حين عبر حزب العدالة على لسان زعيمه سليمان ديمرئيل، في الثاني والعشرين من اب ١٩٦٩، عن موقفه بالقول :" **ان الشعب التركي يشارك العالم العربي والاسلامي في حزنه العميق تجاه حرق المسجد الاقصى، كما ان تركيا تتفق في الراي مع العالم العربي والاسلامي في هذه الكارثة الاليمة**"، كما طالب زعيم الحزب المشار اليه بإجراء تحقيق دولي دقيق في الحادث، لتقديم تفسير للكارثة[٣٧]،وفي اثناء اجتماع وزراء الخارجية العرب، الذي عقد في الخامس والعشرين من اب ١٩٦٩، في القاهرة للنظر في الاجراءات الواجب اتخاذها ازاء هذا الحادث، تقرر الى ان يصار عقد اجتماع قمة اسلامية، تشترك فيه كل الدول الاسلامية في الرباط عاصمة المغرب، وقد شكلت تلك الدعوة لتركيا موقفا غير مريح بسبب دستورها العلماني، وفي الثامن والعشرين من اب ١٩٦٩، صرح سليمان ديمرئيل زعيم حزب العدالة ورئيس الوزراء التركي، بشان الدعوة للمؤتمر قائلا:" **تجري في تركيا مناقشات، هل الاشتراك في مثل هذا المؤتمر سيكون عملا منافيا للعلمانية ام لا ؟ ان سبب هذه النقاشات، هو عدم معرفة الاجابة التامة والصريحة على سؤال ماهي العلمانية؟ وان مانفعله هل هو مناف للعلمانية؟ ان المؤتمر الذي سيعقد في الرباط ليس مؤتمرا دينيا، بل هو اجتماع سياسي، وان اشتراك الدول**

الاسلامية في اجتماع سياسي لا يجعل المشاركة فيه عملا منافيا للعلمانية"[٣٨]اما موقف حزب العدالة من القرارات الصادرة عن المؤتمر المذكور، فجاء متحفظا، وحسب ما جاء بتصريح احسان صبري جاغليانكل وزير الخارجية التركية، ممثل الحكومة التركية الى المؤتمر، في التاسع والعشرين من اب ١٩٦٩، ويمكننا ان نجمل الاسباب التي دفعت بحزب العدالة والحكومة التركية للاشتراك في المؤتمر وهي:

1. الضغط الشعبي على الحكومة للاشتراك في المؤتمر، استنكارا لحريق المسجد الاقصى.
2. حاجة حزب العدالة الى الاصوات في الانتخابات العامة، التي ستجري في تشرين الاول ١٩٦٩، وحاجة الحزب الى تاييد الريف التركي والذي غالبيته من المسلمين.
3. المصلحة القومية التركية، من خلال توثيق علاقة تركيا بالعالم العربي[39]

اما موقف احزاب المعارضة، فجاء رافضا لقرار الحكومة التركية، بالاشتراك في المؤتمر، وعبر عصمت اينونو زعيم حزب الشعب الجمهوري، عن تلك المعارضة بالقول : " **لقد اكدت للحكومة التزام جانب الحذر والوقوف على الحياد في مسالة الشرق الاوسط، وبرهنت الايام الاخيرة انحياز تركيا لاحد طرفي النزاع، ويخطر على بالنا هذا السؤال: لماذا نتدخل في مشكلة الشرق الاوسط؟ وما المصلحة وراء ذلك؟ نحن لم نخلق اسرائيل لان العرب هم انشاؤها، وذلك حينما اتفقوا مع بريطانيا لمحاربة الامبراطورية العثمانية**"[40]يتضح لنا من اقوال المسؤول التركي، انه يحاول ايجاد المبررات لمواقف بلاده المسايرة لسياسة الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي راحت تتزعم الدول الغربية في مواجهة الاتحاد السوفييتي وحلفائه، والسائرة في دعم الكيان الصهيوني لاعتبارات استراتيجية، والتخلي عن محيطها الاسلامي، وعلاقات تركيا التاريخية مع الاقطار العربية، حين يلقي باللوم على العرب الذين لاحول لهم ولاقوة في خلق الكيان الصهيوني في المنطقة العربية. ولعل من الاجراءات التي اتخذتها حكومة حزب العدالة التركي، ضد الكيان الصهيوني، عقب عدوان ١٩٦٧، ان قررت غلق المكتب السياحي الصهيوني في تركيا، تعزيزا لعلاقاتها مع العرب، وتزامن هذا القرار مع اصدار قرارات عربية ميزت العلاقات الاقتصادية مع تركيا، منها تأكيد المفوض العام لمقاطعة الكيان الصهيوني في الجامعة العربية، على انه قد تم اعداد دراسة دقيقة وشاملة لتطوير العلاقات الاقتصادية التركية – الصهيونية، ومدى امكانية احلال الدول العربية مكان الاخيرة، مما ولد ارتياحا لدى الجانب التركي، من خلال ما صرح به وزير الخارجية التركية، احسان صبري جاغليانكل، بقوله:" **ان الدول العربية ستعمل على استيراد المواد التي كانت تصدرها تركيا الى اسرائيل وان جهود تركيا قد تركزت فعلا على تطوير العلاقات العربية، نظرا للروابط التاريخية والدينية التي تربط تركيا بالعرب**"[٤١] لكن تصريح الوزير التركي ظل في نطاق المجاملات السياسية والدبلوماسية، لأنه لم ينعكس على ارض الواقع وان كان قد حصل، فبنسبة ضئيلة جدا لم ترق الى مستوى الطموح ،ولو فعل العرب ما ذكره الوزير لكان افضل لهم .نخلص الى القول ان موقف حزب العدالة الحاكم، من استمرار العدوان الصهيوني على اقطار المشرق العربي ، ومجيء حزب الشعب الجمهوري الى السلطة مرة اخرى، يتلخص فيما ياتي:

1. تجنب تركيا توجيه اية مسؤولية مباشرة للكيان الصهيوني .
2. رفض تركيا لجميع المشروعات التي عرضت على الامم المتحدة، والتي تضمنت اتهامات للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، بالمساهمة في دعم الكيان الصهيوني بعدوانه .
3. رفض تركيا لجميع الجهود الدبلوماسية، التي بذلتها الدول العربية، ومن بينها مصر والسعودية، لحثها على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني.
4. استمرار التبادل التجاري بين تركيا والكيان الصهيوني، رغم قيام تركيا بإلغاء الاتفاق التجاري الموقع بينهما اعتبارا من حزيران ١٩٦٩[٤٢]

سارت العلاقات التركية– العربية، في اواخر الستينيات من القرن العشرين، وبداية السبعينيات بشكل متسارع، فكانت مواقف الاحزاب السياسية التركية التي وصلت الى سدة الحكم(حكومة احزاب مؤتلفة)، مؤيدة للقضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، مؤشرا لتدفق رؤوس الاموال العربية الى تركيا، فضلا عن تحرك سوق العمل التركي لدى الدول العربية، فكانت هناك مشاريع تنموية مشتركة بين تركيا والعراق والكويت والسعودية، وكان الهدف من هذا التوجه هو دعم اقتصاد تركيا، ليتسنى لها تقليص علاقاتها مع الكيان الصهيوني[٤٣]واذا تناولنا موقف الاحزاب السياسية التركية من حرب تشرين الاول عام ١٩٧٣، فالمعروف ان القوات الصهيونية منيت بهزيمة على يد القوات المصرية والسورية، مما دفع بالرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون، الى الطلب من تركيا الموافقة على استخدام اراضيها، لإقامة جسر جوي لإمداد الكيان الصهيوني بالأعتدة والاسلحة اللازمة له، غير ان الحكومة الائتلافية التي كانت في سدة الحكم آنذاك بزعامة بولند اجويد، وحزب السلامة الوطنية، رفضت الطلب، فيما طالب زعيم حزب السلامة الوطنية نجم الدين اربكان، بقطع جميع اشكال التعاون مع الكيان الصهيوني[44]

نستطيع القول ان هناك عوامل اسهمت في احداث تطور في مواقف الاحزاب السياسية التركية، ازاء استمرار العدوان الصهيوني على الاقطار العربية، وفيما يتصل بحرب تشرين الاول عام ١٩٧٣، نورد اهم تلك التطورات[٤٥]:

1. التحول العام في الاوضاع العربية بعد الحرب، فقد تراجع التيار العربي الوحدوي، وبرز التيار العربي ، حتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي.

2. بروز ازمة الطاقة العالمية، واهمية النفط العربي في الساحة الدولية، مما جعل العديد من دول الغرب تتسابق للتقارب مع الاقطار العربية المصدرة للنفط، فكان من الطبيعي ان تفكر تركيا في المشاركة في هذا السباق، وتعد نقطة التقاء بين القارة الاسيوية والاوربية، ما يؤهلها كي تتعامل اقتصاديا مع الدول العربية.

3. تدهور اوضاع تركيا الاقتصادية خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين، مما جعلها في حاجة الى اسواق جديدة واستثمارات كبيرة، لتستطيع الخروج من تلك الازمة، فكانت الاسواق العربية وراس المال العربي النفطي، مصدرا مهما يساعدها على هذا الخروج.

وعلينا ان نتذكر ان النظام السياسي التركي، اتسم في مطلع عقد السبعينيات من القرن العشرين، بنمو التطرف نحو اليمين واليسار على حد سواء، على الرغم من ان الحزبين الرئيسيين (العدالة والشعب الجمهوري)، لا يعتمدان هذا المبدأ غير انهما يلجئان احيانا اليه من اجل استغلاله لمصلحتيهما، فكلا الحزبين ملتزمان بنظام الاقتصاد المختلط، رغم وجود اختلاف بسيط بينهما في التفاصيل، كما ان سياستهما الخارجية لم يكن بينها اختلاف جوهري، بل كان اختلافهما الاساسي يقوم على السياسة الداخلية، ومحاولة كسب اكبر عدد من الاصوات الانتخابية[٤٦]

الخاتمة

يتضح لنا مما سبق عرضه، ان تركيا مع انها دولة غالبية افراد شعبها من المسلمين، الا اننا نجد انها الدولة الاولى من دول العالم الاسلامي، اعترفت بالكيان الصهيوني ، وارتبطت بعلاقات متينة معه، منذ مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، ولم تتأثر تلك العلاقات على الرغم من تبدل الحكومات وتوجهاتها الفكرية والسياسية، والتي اتخذت سلوكا غير مستقر وواضح، وان السبب وراء تلك العلاقة وقوتها هوما يقدمه هذا الكيان من دعم لتركيا، من خلال اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الامريكية واوربا الغربية، وتأثيره الواضح في صناعة القرار السياسي، وينسحب ذلك على الداخل التركي نفسه، بدليل سيطرة اليهود على وسائل الاعلام ورؤوس الاموال الصناعية والتجارية في تركيا، سيطرة شبه مطلقة، فضلا عن ما يقدمه هذا اللوبي من خدمات لتركيا، جعلها في منأى عن المسائلة من عدم اعطائها الحقوق القومية للأكراد، وحقوق المعارضة السياسية داخل تركيا .على ان الاحزاب السياسية التركية، وبخاصة تلك التي كانت تتولى زمام السلطة، كان لها مواقف من الكيان الصهيوني، سواء من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وعدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧، وحرب السادس من تشرين الاول ١٩٧٣، فاتخذت قرارات من شانها عدم توثيق صلاتها معه، وتقليص تمثيلها الدبلوماسي لديه، كما طالبت الكيان الصهيوني اكثر من مرة، وفي اكثر من محفل دولي، الى احترام قرارات الامم المتحدة ذات العلاقة باحترام سيادة الاقطار العربية، وحرمة اراضيها، والانسحاب من الاراضي العربية التي احتلها، وعدم ضم القدس الشرقية.يمكن القول ايضا ان الاحزاب السياسية التركية التي كانت في السلطة او خارجها، قد ايدت ومنذ بداية الصراع العربي الصهيوني، الجهود الدولية التي كانت تهدف الى حل هذا النزاع، وفق اطار قرارات هيئة الامم المتحدة، مع ان بعض هذه الاحزاب قد عبر عن رغبته في ان يتم الاعتراف بقيام الكيان الصهيوني، واعتبار وجوده امرا واقعا لا مناص من الاقرار به، للوصول الى حل القضية الفلسطينية بشكل سلمي، وهي تهدف من موقفها هذا الى تلبية مصالح تركيا القومية والاقتصادية، ولعب دور اقليمي من خلال خلق حالة من الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط .

الهوامش

١. نجدت فتحي صفوت, موقف تركيا من قضية فلسطين, مجلة المستقبل العربي, العدد(٤٥), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ١٩٨٢, ص ٨٩-٩٠.

٢. محمود سالم السامرائي, اثر التحالفات العسكرية في علاقات تركيا الخارجية, بحث مقدم الى المؤتمر الاول للدراسات التركية, مركز الدراسات التركية, جامعة الموصل, ١٩٨٩, ملفات سياسية, ملفة رقم (٤٢).ص ٢.

٣. محمود علي الداود, ملامح العلاقات التركية مع الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية, بحث مقدم الى المؤتمر الاول للدراسات التركية, مركز الدراسات التركية, جامعة الموصل,١٩٨٩, ملفات تاريخية, ملفة رقم (٣٣). ص ٤.

٤. محمد عزة دروزة, القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها,ج٢, بيروت,١٩٦٠, ص٢٢١.

٥. كمال المنوفي, تركيا والصراع العربي الاسرائيلي, مجلة السياسة الدولية, العدد(٢٣), القاهرة, ١٩٧٧, ص ٩٥.
٦. جلال يحيى، المصدر السابق ،ص٢٣
٧. احمد علي اسماعيل, التسلل الاسرائيلي الى اسيا, مجلة السياسة الدولية, العدد(٦), القاهرة, ١٩٦٦,ص٢٤.
٨. اسماعيل صبري مقلد, الوجود السوفيتي في البحر المتوسط , مجلة السياسة الدولية, العدد(٤٨), القاهرة, ١٩٨٧, ص ١٢١.
٩. عبد الزهرة شلش زامل العتابي, توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, جامعة البصرة, ١٩٩٧, ص ١٤٢.
١٠.قصي غريب عليوي, العلاقات السورية- التركية, دراسة في العوامل المؤثرة, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, ٢٠٠٠, ص ٦٨.
١١.كمال المنوفي ، المصدر السابق ، ص١٠٥
١٢.ابراهيم خليل العلاف, نصف قرن من تاريخ العلاقات التركية . الصهيونية ١٩٤٨-١٩٩٩, مجلة دراسات سياسية, العدد(٢), بغداد, ١٩٩٩, ص ٧.
١٣.جلال عبد الله معوض, العلاقات التركية الاسرائيلية حتى نهاية الثمانينات, مجلة شؤون عربية, العدد(٨٨), القاهرة, ١٩٩٦, ص ١٤٠.
١٤.المصدر نفسه ،١٤١
١٥.ابراهيم خليل العلاف ، المصدر السابق،ص٩
١٦.عوني الحمصي, العلاقات التركية- الاسرائيلية وانعكاساتها على المنطقة العربية, رسالة ماجستير في العلاقات الدولية, كلية الاقتصاد, جامعة حلب, ٢٠٠٠, ص٥٠.
١٧.محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ،ص ٢٢٥
١٨.احمد نوري النعيمي, العلاقات التركية- الاسرائيلية ١٩٤٥-١٩٤٨, بحث غير منشور, مقدم الى ندوة بغداد الفكرية الثانية, حلقة دراسية عن الكيان الصهيوني للفترة من ١٢-١٥ /تشرين الثاني/١٩٨٦, بغداد,ص ٢٤.
١٩.عبد المجيد فريد, تركيا والعرب, الندوة الدولية الثالثة للفترة من ١٤-١٥/ كانون الثاني/ ١٩٨٢, مجلة المستقبل العربي, العدد(٤٥), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ١٩٨٢,ص١٥٩.
٢٠.نبيل محمد سليم, تطور العلاقات التركية-الامريكية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, ١٩٩٨, ص١٧٨.
٢١.وصال نجيب العزاوي, ابعاد التعاون التركي-الاسرائيلي, مجلة دراسات استراتيجية, العدد(٥), مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, ١٩٩٨, ص٣٦٠.
٢٢.مجموعة مؤلفين, معهد البحوث والدراسات العربية, من منظور تركي, ج٢, المصدر السابق, ص٢٦٩.
٢٣.حسن تحسين, اسرائيل تتحدى الامم المتحدة, مكتبة الانجلو مصرية, القاهرة, ١٩٦٩,ص٧٨
٢٤.كمال المنوفي, التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية, مجلة السياسة الدولية, العدد(٤٤), القاهرة,١٩٧٦,ص١٤٨.
٢٥.احمد عزة راجح, دراسات في تاريخ الوطن العربي الحديث, بيروت, ١٩٧٠,ص٤٨٠
٢٦.عصام عبد العزيز, تركيا تلعب الورقة العربية ضد اوربا وامريكا, مجلة الحوادث, العدد(١٤٣٣), لندن, ١٩٨٤, ص٣٢.
٢٧.المصدر نفسه ،ص٣٤.
٢٨.اميرة محمد كامل الخربوطلي, العلاقات المصرية- التركية ١٩٥٢-١٩٧١, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة,١٩٧٩ , ص٢١٤.
٢٩.ابراهيم الداقوقي, فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية, بغداد, ١٩٨٧, ص٥١.
٣٠.جهاد صالح, الطورانية التركية بين الاصولية والفاشية, دار الصداقة, بيروت, ١٩٨٧, ص ١٩٨
٣١.ابراهيم الداقوقي ،المصدر السابق ، ص ٥٣
٣٢.اميرة الخربوطلي ، المصدر السابق ، ص٢١٧

٣٣.المصدر نفسه ،ص٢١٨

٣٤.محمود علي الداود, الاتفاق العسكري التركي–الاسرائيلي,(تحليل نقدي), مقدم الى(متابعات), دورية تعنى بالدراسات السياسية والاستراتيجية, قسم الدراسات السياسية, بيت الحكمة, العدد(٣), بغداد, ١٩٩٨, ص ٥.

٣٥.المصدر نفسه ، ص٥

٣٦.جلال يحيى, مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية, القاهرة,١٩٦٥، ص٢٧٤.

٣٧.توفيق منديل, لجنة الامم المتحدة بشان فلسطين, القاهرة, ١٩٧٢, ص١.

٣٨.صبري سياري, تركيا والشرق الاوسط , مجلة دراسات فلسطينية, العدد(٣١), بيروت, ١٩٩٧,ص٣٠.

٣٩.المصدر نفسه ، ص ٣٤

٤٠.المصدر نفسه ، ص ٣٥

٤١.جلال يحيى، المصدر السابق ، ص٢٧٤

٤٢.ابراهيم الداقوقي, المصدر السابق, ص٥١.

٤٣.المصدر نفسه ، ص ٥٤

٤٤.اميرة محمد كامل الخربوطلي, العلاقات المصرية– التركية ١٩٥٢–١٩٧١, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة,١٩٧٩ , ص٢١٤.

٤٥.اميرة محمد كامل الخربوطلي ، المصدر السابق، ص ٥٤

٤٦.المصدر نفسه ، ص ٥٥

---

[١] نجدت فتحي صفوت, موقف تركيا من قضية فلسطين, مجلة المستقبل العربي, العدد(٤٥), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ١٩٨٢, ص ٨٩–٩٠.

[٢] محمود سالم السامرائي, اثر التحالفات العسكرية في علاقات تركيا الخارجية, بحث مقدم الى المؤتمر الاول للدراسات التركية, مركز الدراسات التركية, جامعة الموصل, ١٩٨٩, ملفات سياسية, ملفة رقم (٤٢).ص ٢.

[٣] محمود علي الداود, ملامح العلاقات التركية مع الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية, بحث مقدم الى المؤتمر الاول للدراسات التركية, مركز الدراسات التركية, جامعة الموصل,١٩٨٩, ملفات تاريخية, ملفة رقم (٣٣). ص ٤.

[٤] محمد عزة دروزة, القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها,ج٢, بيروت,١٩٦٠, ص٢٢١.

[٥] كمال المنوفي, تركيا والصراع العربي الاسرائيلي, مجلة السياسة الدولية, العدد(٢٣), القاهرة, ١٩٧٧, ص ٩٥.

[٦] جلال يحيى، المصدر السابق ،ص٢٣

[7] احمد علي اسماعيل, التسلل الاسرائيلي الى اسيا, مجلة السياسة الدولية, العدد(٦), القاهرة, ١٩٦٦,ص٢٤.

[٨] اسماعيل صبري مقلد, الوجود السوفيتي في البحر المتوسط , مجلة السياسة الدولية, العدد(٤٨), القاهرة, ١٩٨٧, ص ١٢١.

[٩] عبد الزهرة شلش زامل العتابي, توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, جامعة البصرة, ١٩٩٧, ص ١٤٢.

[١٠] قصي غريب عليوي, العلاقات السورية– التركية, دراسة في العوامل المؤثرة, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, ٢٠٠٠, ص ٦٨.

[١١] كمال المنوفي ، المصدر السابق ، ص١٠٥

[١٢] ابراهيم خليل العلاف, نصف قرن من تاريخ العلاقات التركية . الصهيونية ١٩٤٨–١٩٩٩, مجلة دراسات سياسية, العدد(٢), بغداد, ١٩٩٩, ص ٧.

[١٣] جلال عبد الله معوض, العلاقات التركية الاسرائيلية حتى نهاية الثمانينات, مجلة شؤون عربية, العدد(٨٨), القاهرة, ١٩٩٦, ص ١٤٠.

[١٤] المصدر نفسه ،١٤١

[١٥] ابراهيم خليل العلاف ، المصدر السابق،ص٩

[16] عوني الحمصي, العلاقات التركية- الاسرائيلية وانعكاساتها على المنطقة العربية, رسالة ماجستير في العلاقات الدولية, كلية الاقتصاد, جامعة حلب, ٢٠٠٠, ص٥٠.

[١٧] محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ،ص ٢٢٥

[١٨] احمد نوري النعيمي, العلاقات التركية- الاسرائيلية ١٩٤٥-١٩٤٨, بحث غير منشور, مقدم الى ندوة بغداد الفكرية الثانية, حلقة دراسية عن الكيان الصهيوني للفترة من ١٢-١٥ /تشرين الثاني/١٩٨٦, بغداد,ص ٢٤.

[١٩] عبد المجيد فريد, تركيا والعرب, الندوة الدولية الثالثة للفترة من ١٤-١٥/ كانون الثاني/ ١٩٨٢, مجلة المستقبل العربي, العدد(٤٥), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ١٩٨٢,ص١٥٩.

[20] نبيل محمد سليم, تطور العلاقات التركية-الامريكية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, ١٩٩٨, ص١٧٨.

[٢١] وصال نجيب العزاوي, ابعاد التعاون التركي-الاسرائيلي, مجلة دراسات استراتيجية, العدد(٥), مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, ١٩٩٨, ص٣٦٠.

[٢٢] مجموعة مؤلفين, معهد البحوث والدراسات العربية, من منظور تركي, ج٢, المصدر السابق, ص٢٦٩.

[٢٣] حسن تحسين, اسرائيل تتحدى الامم المتحدة, مكتبة الانجلو مصرية, القاهرة, ١٩٦٩,ص٧٨

[٢٤] كمال المنوفي, التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية, مجلة السياسة الدولية, العدد(٤٤), القاهرة,١٩٧٦,ص١٤٨.

[٢٥] احمد عزة راجح, دراسات في تاريخ الوطن العربي الحديث, بيروت, ١٩٧٠,ص٤٨٠

[٢٦] عصام عبد العزيز, تركيا تلعب الورقة العربية ضد اوربا وامريكا, مجلة الحوادث, العدد(١٤٣٣), لندن, ١٩٨٤, ص٣٢.

[٢٧] المصدر نفسه ،ص٣٤.

[٢٨] اميرة محمد كامل الخربوطلي, العلاقات المصرية- التركية ١٩٥٢-١٩٧١, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة,١٩٧٩ , ص٢١٤.

[29] ابراهيم الداقوقي, فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية, بغداد, ١٩٨٧, ص٥١.

[٣٠] جهاد صالح, الطورانية التركية بين الاصولية والفاشية, دار الصداقة, بيروت, ١٩٨٧, ص ١٩٨

[٣١] ابراهيم الداقوقي ،المصدر السابق ، ص ٥٣

[٣٢] اميرة الخربوطلي ، المصدر السابق ، ص٢١٧

[٣٣] المصدر نفسه ،ص٢١٨

[٣٤] محمود علي الداود, الاتفاق العسكري التركي-الاسرائيلي,(تحليل نقدي), مقدم الى(متابعات), دورية تعنى بالدراسات السياسية والاستراتيجية, قسم الدراسات السياسية, بيت الحكمة, العدد(٣), بغداد, ١٩٩٨, ص ٥.

[35] المصدر نفسه ، ص٥

[٣٦] جلال يحيى, مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية, القاهرة,١٩٦٥، ص٢٧٤.

[٣٧] توفيق منديل, لجنة الامم المتحدة بشان فلسطين, القاهرة, ١٩٧٢, ص١.

[٣٨] صبري سياري, تركيا والشرق الاوسط , مجلة دراسات فلسطينية, العدد(٣١), بيروت, ١٩٩٧,ص٣٠.

[39] المصدر نفسه ، ص ٣٤

[40] المصدر نفسه ، ص ٣٥

[٤١] جلال يحيى، المصدر السابق ، ص٢٧٤

[٤٢] ابراهيم الداقوقي, المصدر السابق, ص٥١.

[٤٣] المصدر نفسه ، ص ٥٤

[44] اميرة محمد كامل الخربوطلي, العلاقات المصرية- التركية ١٩٥٢-١٩٧١, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة,١٩٧٩ , ص٢١٤.

[٤٥] اميرة محمد كامل الخربوطلي ، المصدر السابق، ص ٥٤

[٤٦] المصدر نفسه ، ص ٥٥